

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محند ولحاج بالبويرة



30 جوت 2013 - تقرير عام حول عمل اللجنة

تبعاً للقانون الداخلي الذي وضعته اللجنة تنظم هذه الأخيرة اجتماعات دورية تحدد زمنياً من طرف أعضاء اللجنة تقوم بدراسة ملفات طالبي السكن لجامعة البويرة . انطلقت اجتماعات اللجنة يوم 27 ماي 2013 و توقفت بتاريخ 25 جوان 2013 أي دامت قرابة شهر عاجلت فيه اللجنة مختلف جوانب الملف في سلسلة من الاجتماعات وفقاً لمقتضيات العمل الجاد . و هي

اجتماع 27 ماي 2013: تم الاتفاق بالإجماع على توزيع 100 سكن لإعطاء فرصة لأكبر عدد من الأساتذة للاستفادة لإبعاد شبح الانتظار الذي يقلل الفرص . أما حصة 60 سكن المتبقية اتفقنا على إعطاء فرصة أخرى لمن ترفض ملفاتهم في السكن الترقوي المدعم بسبب شروط ما و تقبل في السكن الوظيفي . الذي يخضع للمعايير الوزارية لا سيما المادة 05 منها . القاضية بضرورة إخضاع القائمة النهائية لطالبي السكن للتحقيق الإداري عن طريق البطاقة الوطنية للسكن .

اجتماع 30 ماي 2013: نظراً لعدم اكتمال الملفات من حيث الوثائق الهامة قررت اللجنة منح مدة أسبوع للأساتذة لتحسين ملفاتهم و حدد يوم 6 جوان 2013 كأخر يوم للتحسين و أي ملف ناقص غير كامل لا يدرس .

كما تم خلال الاجتماع معالجة النقاط التالية :



اللجنة عن السكة و ضمانا للعمل الشفاف و العادل و المواظبة
قيمت بصياغة القانون الداخلي للجنة .

على تركية احد الأعضاء الأكبر سنا كمنسق للجنة .

- قررت اللجنة أن بعد الانتهاء من دراسة الملفات (التنقيط - التحقيق - الترتيب)
تنشر القائمة الأولية للمستفيدين على مستوى الكليات و تمنح 10 أيام لتقديم
الطعون، وتنشر القائمة النهائية مباشرة بعد دراسة هذه الطعون.

اجتماع 04 جوان 2013 : مناقشة النقاط التالية :

- دراسة 12 ملف خاص بسكن عين بسام وفقا للمعايير الوطنية لا سيما البند رقم
05.

و اسفر الترتيب على القائمة التالية:

1. شرفاوي عائشة 44 ن
2. قتال حمزة 39 ن
3. العشاش محمد 36 ن
4. كرجلي مصطفى 28 ن
5. حاج احمد مراد 25 ن
6. بوغربي محمد 25 ن
7. مصباح بلقاسم 23 ن
8. دريدر ملكي 22 ن
9. شكرون مليكة 18 ن
10. بوسبعين تسعديت 10 ن
11. بريكي فاتح 10 ن

يمنح السكن مبدئيا للأستاذة شرفاوي عائشة في انتظار التحقيق الإداري.

- احتساب الخبرة المهنية في الوظيفة العمومية و إسقاط الخبرة في القطاع الخاص .

الطلبات المتعلقة بالتحويل من السكن الترقوي المدعم إلى السكن الوظيفي



اجتماع 5 جوان 2013 : قامت اللجنة بوضع طريقة محكمة تضمن الدقة و الصرامة و الشفافية في تنقيط الملفات و ذلك بالاعتماد على دراسة الملف و تنقيطه مرتين و في حالة وجود الفوارق يخضع للتصحيح الثالث. و في حالة وجود إشكال في ملف ما يعرض على كل الأعضاء لتجاوزه.

- في نفس الاجتماع تم دراسة ملفات طالبي السكن 2008 / 2009.

اجتماع 06 جوان 2013 : مواصلة دراسة ملفات : 2009 / 2010.

اجتماع 07 جوان 2013 : دراسة ملفات : 2010 / 2011.

اجتماع 08 جوان 2013 : دراسة ملفات : 2011 / 2013.

اجتماع 16 جوان 2013 : خصص هذا الاجتماع:

- لمراجعة النقاط و مقارنتها بين الاستمارة و القائمة الاسمية
- فرز شهادات الميلاد رقم 12 و إحصائها و الاتفاق على مراسلة كل من تنقصه شهادة الميلاد كأخر فرصة لهم حتى لا يتم إقصاؤهم حتى يتسنى للجنة إرسال القائمة إلى المصالح المختصة في التحقيق الإداري حول السكن.

اجتماع 19 جوان 2013: تم في هذا الاجتماع بعد استكمال جمع شهادات الميلاد رقم

12 و ضبط القائمة النهائية و الشروع في مراقبة كل المعطيات الخاصة بكل ملف مقبول وفقا للعرض المقدم من طرف مصالح ديوان الترقية و التسيير العقاري المتعلق بالبطاقة الوطنية للكن .

اجتماع 20 جوان 2013: تصحيح الأخطاء التي تم ضبطها خلال عملية المراقبة

اجتماع 25 جوان 2013: تم سحب القائمة الاسمية و النهائية لطالبي السكن حسب

العرض المقدم من ديوان الترقية و التسيير العقاري المتعلق بالبطاقة الوطنية للسكن و إرسالها إلى المصالح المعنية مرفوقة بقرص مضغوط .



غاية انتهاء التحقيق الإداري و رجوع القائمة لتواصل اللجنة عملها

تعتذر لكافة الأساتذة الأعزاء عن عدم نشر المحاضر الجزئية لعمل اللجنة لان معظمها اجتماعات دورية مستمرة في تنقيط الملفات و فضلنا أن ننشرها في هذا التقرير النهائي تفاديا للجدل الذي سوف يعرقل عمل اللجنة ، لان مسؤولية معالجة هذا الملف ليس بالأمر الهين . لجساسته. نهيك عن الصعوبات التي واجهت اللجنة في دراسة الملفات و المتمثلة في:

- نقص وثائق في بعض الملفات بسبب الأملالات عند بعض المعنيين باستكمال

ملفاتهم و نعلمكم ان الملفات التي لا تتوفر على شهادة الميلاد رقم 12 لم تدرس .

- تسجيل بعض التأخرات و الغيابات لبعض أعضاء اللجنة . إلا أنها لم تؤثر كثيرا .

أما إدارة الجامعة فقد سجلنا ارتياحا من جانبها لعدم تدخلها في هذا الملف و توفير

الجو النفسي و المادي مكنت اللجنة من اداء عملها.

و في هذا السياق نطلب من جميع الأساتذة عدم الأخذ بعين الاعتبار لاي إشاعات

التي تبث من حين لآخر عن عمل اللجنة و نحن سنعاهدكم بضمان الشفافية و الصرامة و

العدالة في معالجة هذا الملف.

كما ننوه بالحضور الدائم لممثلي النقابات و مشاركتهم في أعمال اللجنة طيلة هذه

الفترة

عن اللجنة